الظواهر اللغوية في كتاب: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل (ت 310هـ)

م.د. أحمد صالح يونس محمد*

تاريخ التقديم: 2009/4/29 تاريخ القبول: 2009/6/3

التمهيـــد

في حياة كراع النمل

اسمه ولقبه:

هو أبو الحسن علي بن الحسين الهُنائي الأزدي الدوسي، وهُناءة المنسوب إليه هو هُناءة ابن مالك بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفي الفهرست[1] يُعرف بالدوسي، وعرّفه ياقوت الحموي[2] (ت 626هـ) بالرواسي قبيلة من الأزد، وهو أصح؛ لنسبته إلى الأزد، إذ فيهم الرواس.

ولُقّب بكراع النمل، وعن سبب تلقبه بهذا اللقب يقول القفطي[3] (ت 646هـ) "ويُعرف بكراع النمل؛ فإنه كان دميم الخلقة" وقيل: لقّب بذلك لقصره[4].

---

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1358هـ . 1978م: 124.

(2) معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، مطبوعات دار المأمون، مصر، (د. ت): 12/13.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ . 1952م: 240/2.

(4) ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ط 3، بيروت، 1969م: 272/4.

ولادتــه:

لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لحياة كراع النمل تاريخ ميلاده، أو مكانه، ولا أين قضى سني حياته، وكل ما ذكرته إشارات تعين على استنتاج أنه ولد في الربع الثاني من القرن الثالث الهجري، أو نحو ذلك، وهذه الإشارات هي:

1. معاصرته لابن دريد، وقد ولد ابن دريد سنة 223هـ[1].
2. دراسته على نحاة بصريين وكوفيين، وآخر نحاة المدرستين هما ثعلب (ت 291هـ) من الكوفيين، والمبرد (ت 285هـ) من البصريين.

ولم تذكر كتب التراجم أساتذته أو شيوخه الذين جلس إليهم وانتفع بعلمهم، ولا التلاميذ الذين أخذوا عنه، ولم تتحدث تلك المصادر بشيء عن رحلاته العلمية، أو الأماكن التي تردد إليها.

مذهبه اللغوي:

اختلف أهل التراجم في مذهبه اللغوي لكراع النمل، فقد ذهب ابن النديم[2] (ت385هـ) إلى أنه كان كوفياً، وأنه أخذ عن البصريين، في حين يرى القفطي[3] أنه ممن خلط بين المذهبين، وأخذ عن اللغويين البصريين والكوفيين، وكان "إلى قول البصريين أميل".

ويبدو أن مذهبه اللغوي كان انتخابياً،ويؤكد ذلك أنه استشهد بأقوال البصريين والكوفيين في كتابه **(المنتخب من غريب كلام العرب)**[4]، فضلاً عن أن كلام ابن النديم والقفطي يوحي بذلك، بل إنّ الأخير قد صرّح بذلك.

---

(1) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان: 77/1.

(2) الفهرست: 124.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 240/2.

(4) ينظر على سبيل المثال: المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النمل، تح: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ . 2005م: 389.

مؤلفاتــه:

ترك كراع النمل عدداً من الكتب القيّمة التي تخصصت في اللغة وغريبها، وسنذكر مؤلفاته مرتبةً بحسب الحروف الهجائية، وهي:

1. **الأوزان،** وقد تملكه القفطي[1]، وهو كتاب يعالج الأفعال، مرتب بحسب الأوزان، ويبدو أنّ الحموي[2] يعني هذا الكتاب بقوله: "وله كتاب أمثلة الغريب على أوزان الأفعال أورد فيه غريب اللغة"، وكذلك حاجي خليفة[3] الذي نسب له كتاب أمثلة غريب اللغة.
2. **لهجة في اللغة،** ذكره حاجي خليفة[4].
3. **المجرد،** وقد قيل: إنه اختصار للمنضد، وهو معجم لغوي[5]، وذكره ابن النديم[6] بعنوان "**مجرد الغريب**". مبيناً أنه على مثال العين.
4. **المجهد،** وهو اختصار لكتاب المجرد، ذكره السيوطي[7].
5. **المصحف،** ذكره ياقوت الحموي[8]، والسيوطي[9].
6. **المنتخب من غريب كلام العرب،** وهو موضوع دراستنا، والكتاب بتحقيق د. يحيى مراد، وطبع في دار الحديث في القاهرة، وتحدث المؤلف عن مادة الكتاب ومحتوياته، فقال: "هذا كتاب بدأت فيه بعون الله وتسديده وتوفيقه وتأييده، مما أحاط به علمي، وأتقنه فهمي من الأسماء المختلفة الألفاظ، الواقعة على الأجسام والأعراض، من الحيوان والموات، والأجناس المختلفات،

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 240/2.
(2) معجم الأدباء: 12/13.
(3) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ . 1992م: 168/1.
(4) المصدر نفسه: 1571/2.
(5) معجم الأدباء: 12/13.
(6) الفهرست: 124.
(7) بغية الوعاة: 158/2.
(8) معجم الأدباء: 12/13.
(9) بغية الوعاة: 158/2.

وشُبتُ ذلك بالفرق بين الناس وغيرهم، في خلقهم وصفاتهم وأفعالهم، وأتبعته بأبواب التاريخ من حين يكون الشيء صغيراً إلى أن يكبُر، أو قليلاً إلى أن يكثر، وختمته بأبواب فيها من كلام العرب، مما لا يستغني عنه أحد من أهل العلم والأدب"[1].

ويمتاز أسلوب كراع النمل في الكتاب بوضوح العبارة، وسهولتها، ودقة عرض المسائل، بحيث تتعاضد مع الشرح اللغوي للألفاظ لإيصال المعنى إلى القارئ في غير كد للذهن، ودون عناء في الفهم، وتكشف تلك المسائل الشخصية اللغوية الفذة لكراع النمل.

7. **المنجد في اللغة**، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد مختار عمر،وضاحي عبد الباقي، ويعالج الكتاب الكلمات التي تحمل أكثر من معنى، سواء كان المعنيان متضادين أم لا، وصدّر كراع النمل كتابه بمقدمة قصيرة، شرح فيها منهجه، فقال: "هذا كتاب ألفته فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التي عملت مرائيها، وخصت معانيها، وجعلته ستة أبواب، فالباب الأول منها: في ذكر أعضاء البدن من الرأس إلى القدم، والباب الثاني: في ذكر صنوف الحيوان من الناس والسباع والبهائم والهوام، والباب الثالث: في ذكر الطير الصوائد منها، والبغاث وغير ذلك، والباب الرابع: في ذكر السلاح وما قاربه. والباب الخامس: في ذكر السماء وما يليها، والباب السادس: في ذكر الأرض وما عليها.
8. **المنضد في اللغة**، أورد فيه كراع النمل لغات كثيرة ومستعملة وحوشية ورتبه على الحروف الهجائية، ثم اختصره في كتاب المجرد، ذكره ياقوت الحموي[2].
9. **المنظم**، ذكره ياقوت الحموي[3] والسيوطي[4].

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 11.
(2) معجم الأدباء: 12/13.
(3) المصدر نفسه: 12/13.
(4) بغية الوعاة: 158/2.

وفاتــه:

اختلـف المؤرخـون فـي سـنة وفـاة كـراع النمـل، فـذهب السـيوطي[1] (ت 911هـ) إلى أنه توفي في حدود سنة (310هـ)، وذكر محقق كتاب (**المنتخب**)[2] نقلاً عن قاضي شهبة (ت 725هـ) أن كراع النمل توفي سنة (316هـ) ولم أعثر على هذا الرأي في كتاب التراجم، أما ما ذكره بروكلمان[3] نقلاً عن ياقوت الحموي من أنـه رأى كتـاب المنضد بخط كراع النمل وقد كتبـه فـي سنة (317هـ) فكـلام غير صحيح؛ لأن التاريخ الموجود في معجم الأدباء[4] لياقوت الحموي (307هـ) لا (317هـ).

وعلـى كل حـال فقد امتدت حياتـه حتـى عـام (309هـ) علـى الأقل، بنـاء على أن القفطي رأى جزءاً من كتابه (**المنضد**) نسخه كراع بنفسه، وكتب في آخره أنـه أكملـه سنة (309هـ)، ومن هنا يبدو أن أرجح الأقوال في سنة وفاته هو ما ذكره السيوطي من أنه توفي في حدود (310هـ).

الظواهر اللغوية في الكتاب

إن: **كتاب المنتخب من غريب كلام العرب** كتاب متخصص في غريب اللغة، شأنه شأن كتب غريب اللغة يرصد الألفاظ اللغوية، من حيث تناوله للعديد من الظواهر اللغوية في أثناء تقديمه كشفاً عن دلالات الألفاظ.

ومن هنا رصد البحث الظواهر اللغوية في الكتاب، وتمثلت بالاشتقاق، والاشتراك، والتضاد، والترادف، والمعرب، والإبدال اللغوي، والقلب المكاني.

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1428هـ . 2007م: 353/2.

(2) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب: 7 (مقدمة المحقق).

(3) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط 2، دار المعارف، مصر، (د. ت).

(4) 12/13.

(1)

الاشتقاق

من أهم خصائص العربية، ووسيلة مهمة من مسائل تنمية اللغة وبيان قدرتها على توليد الألفاظ وزيادتها، ويمكن أن يُقال في حدّه: "هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة"[1].

واختلف اللغويون في موضوع الاشتقاق، فقد أثبتها جمهور اللغويين، منهم: الأصمعي (ت 216هـ)، وأبو الحسن الأخفش (ت 215هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، أما المنكرون فهم طائفة من اللغويين "النُظّار" زعموا أن الكلم أصل وليس منه شيء مشتق من غير، كما وصفهم السيوطي[2].

ويرى أغلب علماء اللغة[3] أن الاشتقاق واقع في العربية ضمن أربعة أنواع: الأصغر أو ما يسمى بالعام أو الصرفي، والكبير أو ما اصطلح عليه بالقلب، والأكبر أو ما يُدعى بالإبدال، والكُبَّار ويدعى أيضاً بالنحت.

والذي يعنينا في هذا البحث الاشتقاق اللغوي، وهو المتعلق بالرجوع إلى الأصل اللغوي عند النظر في الاشتقاق، وقد عني كراع النمل بهذه الظاهرة، فقد وجدناه يتتبع أصل اللفظة في اللغة وما يتفرع عنها من مشتقات، ويبدو ذلك في تعليقه على لفظة: القطب،إذ يقول[4]: "القطب أصله الجمع، يُقال: قَطَبَ بين عَيْنَيْهِ، أي: جَمَعَ، وجاءتِ العربُ قاطِبَةً، أي: جميعاً، وقَطَبْتَ الشَّرَابَ أي: جَمَعْتُ بينه وبين الماء، والقَطِيْبَةُ: لبنُ الإبلِ والغنمِ يُجْمَعَانِ، وقوله[5]:

---

(1) الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ط 3، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1389هـ . 1969م: 418.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 278/1.

(3) ينظر: من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م: 62.

(4) المنتخب من غريب كلام العرب: 370.

(5) البيت لطرفة بن العبد، ينظر: ديوانه، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ . 2002م: 24.

*** رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رقيقةٌ ***

يعني: مَجْمَعَ الجَيْبِ، وقُطْبُ الرَّحَا الذي يَجْمَعُها وتدور عليه، وقُطْبُ النُّجُومِ الذي يجمعها أو تدور حوله ولا تفارقه، والقُطَابَةُ: القطعةُ من اللحم المجتمعة".

فهذه الألفاظ المذكورة على اختلاف دلالاتها تشترك في جذر واحد، هو القاف والطاء والباء، وهو يدل على الجمع، وأورد ابن دريد[1](ت 321هـ) اشتقاقين لهذه اللفظة، بعد أن أورد الأصل اللغوي لها، فقال: "وقطبت الشيء إذا جمعته، ومنه قولهم: قطّب الرجلُ وجهَهُ، أي: كأنه يجمع جلد وجهه، وقولهم: جاء الناس قاطبة".

وفضلاً عن الاشتقاقات التي ذكرها كراع النمل فقد أضاف ابن سيده[2] (ت 458هـ) اشتقاقاً آخر لها وهو أن القطب "أن تُدخل إحدى عروتي الجوالق في الأخرى ثم تجمع بينهما"، كما أورد ابن منظور[3] (ت 711هـ) هذه الاشتقاقات في تناوله هذه اللفظة.

ويُعنى كراع النمل بالدلالة الحسية للألفاظ وتطورها إلى الدلالة المعنوية، وهذا يوافق ما ذهب إليه علم اللغة الحديث من أن "الحسّي أسبق في الوجود من المعنوي المجرد"[4] من ذلك ما ذكره في اشتقاق لفظة "العاقر" إذ يقول[5]: "العاقر: الرملة التي لا نبت فيها، ومنه اشتق اسم العاقر من النساء وهي التي لا تلد".

---

(1) كتاب الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تح وشرح: عبد السلام هارون، ط 2، دار المسيرة، بيروت، 1399هـ . 1979م: 283/2.

(2) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1، دار الكتب العلمية، 2000م: 289/6 (قطب).

(3) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور محمد بن مكرم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، (د. ت): 174/2 . 175 (قطب).

(4) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ط 7، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م: 18.

(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 369.

وبالمثل ذكر ابن دريد[1] أن العاقر "رملة معروفة وإنما سميت عاقراً لأنها لا تنبت شيئاً وكل رملة ارتفعت فلم تنبت أعاليها فهي عاقر".

إلاّ أن الزبيدي[2] (ت 1205هـ) جعل العاقر بمعنى المرأة التي لا تلد أصلاً، والعاقر من الرمل مجازاً فقال: "ومن المجاز: العاقر من الرمل: مالا ينبت يشبه بالمرأة".

واكتفى الزمخشري[3] (ت 538هـ) بإيراد الأصل اللغوي الحسي للفظة، ولم يشر إلى المعنى المجازي لها، فالعاقر عنده: رملة لا تنبت، ولم يذكر الدلالة المعنوية بعده كما هو منهجه في الأساس، إذ يبين الدلالة الحسية أولاً، ثم ينتقل إلى الدلالة المجازية ثانياً.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره كراع النمل[4] في لفظة: الجزر من أن معناها الحسي أو الأصلي: القطع ثم اشتقوا منها دلالات أخرى، فقال: "الجزر: القطع، ومنه اشتق اسم الجزّار، والجزيرة من الأرض: إنما قطعة منها ومنه المد والجزر".

وبيّن الجوهري[5] (ت 393هـ) أنّ الجزيرة: واحدة جزائر البحر، سميت بذلك لانقطاعها عن معظم الماء، وجزرت النخل أجزره بالكسر جزراً: صرمته، وقد أجزر النخل، أي: أصرم، وأجزر البعير: حان أن يجزر.

واستند ابن سيده[6] إلى كلام كراع النمل في بيان اشتقاق هذه اللفظة، فقال: "الجزيرة: القطعة من الأرض عن كراع، وجزر الشيء يجزره جزراً: قطعه، وجزر الناقة يجزرها جزراً: نحرها وقطعها".

---

(1) جمهرة اللغة، ابن دريد، دار صادر، بيروت، (د. ت): 383/2 (عقر).

(2) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ. 1965م: 101/13 (عقر).

(3) أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1422هـ. 2001م: 512 (عقر).

(4) المنتخب من غريب كلام العرب: 371.

(5) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط 2، دار المعارف. مصر، (د. ت): 612/2 (جزر).

(6) المحكم والمحيط الأعظم: 285/7 (جزر).

وجعل الزمخشري[1] الجزر بمعنى: النحر: أصلاً حسياً، ثم ذكر أنه من المجاز، يُقال: جزر الماءُ عن الأرض: انفرج وحسر، ومنه: الجزر والمد، والجزيرة والجزائر، ويُقال: "جزيرة العرب: لأرضها ومحلتها؛ لأن بحر فارس وبحر الحبش ودجلة والفرات قد أحدقت بها".

ومن مظاهر عناية كراع النمل بالاشتقاق: تعليل الأسماء المشتقة، وهو ما أطلق عليه الدكتور محمد أحمد أبو الفرج[2] مصطلح: السياق السببي، مبيناً أنها إحدى الوسائل المتبعة في بيان معاني المفردات في المعاجم اللغوية، من ذلك ما ذكره[3] في اشتقاق لفظة الكعبة، إذ يقول: "وسميت الكعبة كعبة للتربيع وكل مربع مكعب".

وذكر الخليل[4] (ت 175هـ) أن الكعبة "البيت الحرام وكعبته: تربيع أعلاه وأهل العراق يسمون البيت المربع: كعبة" وهو ما نبّه عليه الجوهري[5]، وأورد ابن منظور[6] سبباً آخر في تسميتها وهي أنّ الكعبة بمعنى البيت المربع، وسمي البيت بالكعبة لارتفاعه وتربعه، فجاءت الكعبة بهذه التسمية لارتفاعها، كما سمي كعب الرجل بذلك لارتفاعه.

ومن هذه التعليلات أيضاً ما ذكره[7] في سبب تسمية: غيلان بهذا الاسم، فقال: "غيلان من الغيل وهو الماء الجاري بين الشجر".

وذكر الأصمعي[1] لهذا الاسم أكثر من اشتقاق، فقال: "غيلان: اشتق من الغيل، وهو الماء يجري على وجه الأرض، ويصلح أن يكون من الغيل، وهو

(1) أساس البلاغة: 102/1 (جزر).
(2) المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، ط 1، دار النهضة العربية، مصر، 1966م: 122 . 123.
(3) المنتخب من غريب كلام العرب: 373.
(4) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، مطابع الرسالة، الكويت، 1400هـ . 1980م: 207/1 (كعب).
(5) الصحاح: 213/1 (كعب).
(6) لسان العرب: 213/2 (كعب).
(7) المنتخب من غريب كلام العرب: 373.

شجر ملتفٌ ليس بذي شوك، كالقصب والبردي والحَلْفاء، ويصلح أن يكون من الغيل: وهو لبن المرأة الحامل يشربه ولدها، وأظن أنه إذا كان زوج المرأة يقربها، وإن لم تكن حاملاً، والغيل أيضاً: الذراع إذا امتلأ من اللحم وحَسُنَ، يُقال: ذراع غيل".

وذكر ابن دريد[2] أن غيلان مشتق من "الغيل يقال: ساعد غيل، إذا كان غليظاً، أو يكون اشتقاقه من الغَيل، وهو الماء يتغلغل في بطون الأودية بين الحجارة، والغِيل: الشجر الملتف، والجمع أغيال فيهما سواء".

ويظهر من النصوص السابقة أن (غيلان) يرد بدلالات متعددة، الأولى: الغيل، وهو الماء الجاري على وجه الأرض، واقتصر كراع النمل على هذا المعنى في تناوله اشتقاق هذا الاسم، والثانية: الغيل بمعنى الارضاع، وهذا يحصل من إرضاع المرأة ولدها على حَبَل، والثالثة: الغيل: من صفات الذراع، يُقال: ذراعٌ غيلٌ، أي: ساعد ريان ممتلئ لحماً، والرابعة: الغِيل: وهو الشجر الملتف لا شوك له كالبردي والقصب.

أما ابن فارس[3] (ت 395هـ) فقد جعل للغين والياء واللام أصلين صحيحين، أحدهما يدل على اجتماع، والآخر نوع من الارضاع.

ويبدو أن لفظ (الغيل) راجع إلى أصل واحد يدل على الجمع "فإن جاء بدلالة الماء الجاري فهذا يجتمع ويتغلغل بين الحجارة والشجر، وإن دلّ على رضاع فالظن عند الأصمعي أن يجامع الرجل امرأته وهي مرضع، وعلى الدلالة

(1) اشتقاق الأسماء، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، حققه وقدّم له وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الناشر: مكتبة الخانجي، المطبعة المصرية الحديثة، 1400هـ . 1980م: 93.

(2) الاشتقاق: 188.

(3) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، اعتنى به: د. محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1422هـ . 2001م: 780.

الثالثة، ساعدٌ غيلٌ إذا اجتمع اللحم وكان غليظاً، وكذلك في الدلالة الرابعة فهو شجر اجتمعت أغصانه وتشابكت"[1].

وكذلك علل كراع النمل[2] تسمية مدينة القادسية بهذه التسمية، إذ إنها سميت بها لأنه نزل بها قوم من أهل قادس من خراسان.

وبالمثل علل ابن سيده[3] هذه التسمية، ونقل ابن منظور[4] تعليلاً آخر، فضلاً عن التعليل السابق، وهو أن سيدنا إبراهيم (عليه السلام) دعا لها بالقدس، وأن تكون محلة الحاج.

وذكر الزبيدي[5] في سبب هذه التسمية أن سيدنا إبراهيم (عليه السلام) مرَّ بها "فوجد بها عجوزاً فغسلت رأسه فقال: قُدِّسْتِ من أرضٍ، فسميت بالقادسية، وقيل: دعا لها أن تكون محلة الحاجِّ، وقيل: إنما سميت بذلك؛ لأنه نزل بها قومٌ من أهل قادس خراسان".

(2)

الاشتراك

يُراد بالاشتراك: "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر"[6]، وهي ظاهرة لغوية شائعة لا تنفرد بها العربية دون سائر اللغات فوجودها "في اللغات الحيّة المتحضرة أصبح من القضايا المسلم بها"[7].

---

(1) العلاقات الترابطية في كتاب اشتقاق الأسماء، هالة عبد الغني محمد علي، رسالة ماجستير، بإشراف: الأستاذ المساعد عماد عبد يحيى، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1426هـ . 2005م: 84 . 85.

(2) المنتخب من غريب كلام العرب: 372.

(3) المحكم والمحيط الأعظم: 226/6 (قادس).

(4) لسان العرب: 52/8 (قدس).

(5) تاج العروس: 357/16 (قدس).

(6) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس، حققه وقدّم له: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1383هـ . 1964م: 269.

(7) ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة، د. أحمد الجنابي، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، ج: 4، مجلد: 35، 1984م: 364.

ويعد سيبويه[1] (ت 180هـ) من أقدم من أشار إلى هذه الظاهرة وذلك في قوله: "إنّ من كلامهم اتفاق اللفظين والمعنى مختلف" ومثّل له بـ "وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة".

وأغلب علماء العربية[2] يرون وقوعه في كلام العرب، منهم الخليل وأبو عبيدة (ت 210هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت 382هـ)، وينكر عدد آخر وقوعه في العربية وعلى رأسهم ابن درستويه[3] (ت 334هـ).

ويعد كراع النمل من المقرين بظاهرة الاشتراك، وإن لم يورد مصطلح الاشتراك بصريح اللفظ، إلاّ أن استقراء النصوص اللغوية في كتابه يرشد إلى ذلك،إذ يورد للفظة الواحدة أكثر من معنى، ففي تناوله لفظة: النعامة، ذكر لها دلالات مختلفة، وهي أنها بمعنى: الجهل والطريق وصدر القوم والظلمة، والخشبة التي تعلق عليها البكرة للاستسقاء، والعَلَم من الحجارة، وكل بناء يُبنى على الجبال كالظلة، ودماغ الفرس، والطويلة من الأراك[4].

وأضاف ابن سيده[5] معاني أُخرَ لهذه اللفظة، فذكر أن النعامة: معروفة تكون للذكر والأنثى، والنعامة: الخشبة المعترضة تعلق منها البكرة، والنعامة: خشبة تجعل على فم البئر، والنعامة: صخرة ناشزة في البئر، والنعامة: كل بناء كالظلة أو علم يُهتدى به، والنعامة: الجلدة التي تغطي الدماغ، والنعامة: من الفرس دماغه، والنعامة: باطن القدم، والنعامة: الطريق، والنعامة: جماعة القوم، والنعامة: الظلمة، والنعامة: الجهل.

(1) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ (سيبويه)، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1975م: 24/1.

(2) ينظر: فقه اللغة العربية، د. كاصد الزيدي، دار الكتب، الموصل، 1407هـ . 1987م: 142.

(3) تصحيح الفصيح، عبد الله بن جعفر بن درستويه، تح: د. عبد الله الجبوري، ط 1، مطبعة الارشاد، بغداد، 1395هـ . 1975م: 364/1.

(4) المنتخب من غريب كلام العرب: 379.

(5) المُحكم والمحيط الأعظم: 197/2 (نعم).

وفي باب المولى ذكر كراع النمل[1] أنّ لفظة المولى تأتي لمعانٍ عديدة وهي: المالك والمعتق والولي في الدين وابن العم والجار والحليف والصهر.

وذكر ابن قتيبة[2] للفظة المولى عدّة دلالات هي: المُعتِق والمُعتَق وقرابات الرجل، ومن يتولى شخصاً وإن لم يكن من قرابته والحليف، واحتج لها بشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، فأورد خمس دلالات لها، في حين حصرها أبو بكر الأنباري[3] بثمان، مضيفاً إلى ما ذكره ابن قتيبة دلالات أخرى هي: الصهر والجار وابن العم.

وبالمثل تناول أصحاب المعاجم[4] المعاني التي ترد عليها لفظة المولى، وأضافوا فضلاً عمّا ذكر من المعاني: المنعِم والمنعَم عليه والمُحب والتابع والصاحب والنزيل والشريك وابن الأخت.

(3)

التضاد

هو "دلالة اللفظ على المعنى وضده، كلفظ الجون الذي يُطلق على الأبيض والأسود"[5] وذكر ابن فارس[6] أنه "من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد" وهو يلتقي مع الاشتراك في كون اللفظة منه تدل على أكثر

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 216.

(2) تأويل مشكل القرآن،أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، ط 3، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1402هـ . 1981م: 455 . 456.

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن القاسم الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، العراق، 1399هـ . 1979م: 2271.

(4) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ . 1979م: 227/5 (ولا)، والقاموس المحيط: 4، 404 (الولي).

(5) فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ط 6، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1388هـ . 1968م: 192.

(6) الصاحبي: 97 . 98.

من معنى، ويفترق عنه في أن الأضداد يقتصر على معنيين لا أكثر، وأن هذين المعنيين متضادان لا مختلفان[1].

وقد انقسم اللغويون حول هذه الظاهرة بين مثبت ومنكر، فمن المثبتين[2]: ابن السكيت (ت 244هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت 255هـ) ولكل منها مؤلف في هذا المجال، ومن المنكرين[3]: ابن درستويه صاحب كتاب (**إبطال الأضداد**)، وأبو الحسن الآمدي (ت 613هـ) في كتابه: (**الحروف من الأصول في الأضداد**).

أما كراع النمل فهو من القائلين بهذه الظاهرة، وقد صرّح بمصطلح "الأضداد" في كتابه، وعقد له باباً سمّاه بـ (باب الأضداد) ضمنه طائفة من الألفاظ المتضادة، ومنها لفظة: الرهوة، فقال[4]: "والرهوة: الارتفاع من الأرض والانحدار: ضد".

وعدّ ابن قتيبة[5] هذه اللفظة من الأضداد في باب "تسمية المتضادين باسم واحد" من كتابه (**أدب الكاتب**)، فهي عنده بمعنى: الارتفاع والانحدار، ونبّه[6] على هذه اللفظة في شرحه الحديث الشريف الذي وصف فيه رسول الله (ﷺ) قبيلة غطفان حين سُئل عنها بقوله: ((**إنها رهوة تنبع ماءً**))[7]، فقد فسّر الرهوة في الحديث بالمرتفع من الأرض، ثم أورد المعنى المضاد لها وهو: المنخفض مبيناً أنها من الأضداد.

---

(1) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، ط 1، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1400هـ . 1980م: 418.

(2) المزهر: 309/1 . 315، وينظر: الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط 1، مطبعة المعارف، بغداد، 1394هـ . 1974م: 245 وما بعدها.

(3) المزهر: 315/1.

(4) المنتخب من غريب كلام العرب: 319.

(5) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح وشرح وفهرسة: محمد الفاضلي، دار الجيل، بيروت، 2001م: 158.

(6) غريب الحديث، ابن قتيبة، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1977م: 352/1.

(7) غريب الحديث: 352/1.

واستشهد ابن سيده[1] على المعنيين المتضادين لهذه اللفظة بأبيات شعرية، فقد استشهد على معنى الارتفاع بقول النميري[2]:

*** دَلَّيْتُ رِجْلَيَّ في رَهْوَةٍ ***

واستشهد على معنى الانحدار بقول عمرو بن كلثوم[3]:

نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةَ ذاتَ حَدٍّ مُحافظَةً وكُنَّا السَّابِقينا

وذكر كراع النمل[4] في لفظة: الوديعة أنه يُقال: "أودعته مالاً: يكون وديعة عنده، وأودعته قبلت وديعته ضد".

وأقرّ الكسائي[5] (ت 186هـ) بضدية هذه اللفظة، فذكر أنه يُقال: أودعته مالاً، أي: دفعت إليه ليكون وديعة عنده، وأودعته أيضاً: إذا دفع إليك ليكون وديعة عندك فقبلتها، وهو من الأضداد".

وذكر الفيومي[6] (ت 770هـ) أن الفعل من الأضداد، إلاّ انه وصف كون الفعل بمعنى الدفع بأنه "الأشهر" إذ يُقال: "أودعت زيداً مالاً دفعته إليه ليكون عنده وديعة وجمعها ودائع، واشتقاقها من الدعة وهي الراحة، أو أخذته منه وديعة فيكون الفعل من الأضداد، لكن الفعل في الدفع أشهر".

ولم يتفق الأزهري[7] (ت 370هـ) مع القائلين بتضاد هذه اللفظة، فقد ذكر في باب الوديعة أنه يُقال: أودعت الرجل وديعة: إذا أقررتها في يده على سبيل الأمانة، وسميت وديعة بالهاء؛ لأنهم ذهبوا بها إلى الأمانة، يقال: ودّع الشيء يدعُ إذا سكن واستقر، وودع الرجل يدعُ إذا صار إلى الدعة والسكون، وروى أبو عبيد

(1) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د. ت): 263/4.

(2) لم أجد البيت في ديوانه، وهو في: لسان العرب: 61/19 (رها).

(3) لم أجد البيت في ديوانه، وهو في: لسان العرب: 61/19 (رها).

(4) المنتخب من غريب كلام العرب: 319.

(5) ينظر: الصحاح: 1296/3 (ودع).

(6) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري، ط 8، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1939م: 900/2 (ودع).

(7) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، الجزء الثالث بتحقيق: عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، مصر، 1384هـ. 1964م: 140/3 (ودع).

عن الكسائي: أودعت الرجل مالاً: إذا دفعته إليه ليكون وديعة عنده وأودعته: قبلت وديعته، قال أبو منصور: والمعروف في كلام العرب أودعت الرجل إذا استودعته وديعة يحفظها لك وأما أودعته قبلت وديعته فليست بمعروفة.

والذي يبدو عدم استبعاد أن تكون هذه اللفظة من الأضداد، ولاسيّما أن أحد اللغويين المشهورين قد نقل استعمال اللفظة بالمعنيين المتضادين وهو الكسائي، فضلاً عن عدد غير قليل من علماء اللغة قد قالوا بذلك كالأصمعي وابن السكيت وغيرهما.

وتناول كراع النمل الألفاظ المتضادة التي منشؤها أسباب نفسية دون أن يشير إلى ذلك منها لفظة[1]: السليم بمعنى: السالم والملدوغ.

ونبّه أبو بكر بن السراج[2] (ت 316هـ) على أنه قد يجيء منه شيء على سبيل التفاؤل، ومثّل لذلك بلفظة: سليم للديغ والمفازة للمهلكة.

ونقل ابن منظور[3] أن السليم من السلامة، وسمي بذلك تفاؤلاً بها خلافاً لما يحذر عليه منه، وسمي اللديغ سليماً "لأنهم تطيروا من اللديغ فقلبوا المعنى كما قالوا... للفلاة مفازة تفاؤلوا بالفوز وهي مهلكة فتفاءلوا له بالسلامة".

والتفاؤل من الأسباب النفسية المهمة لنشوء التضاد،ومثل هذه الألفاظ تبرهن على "اللحمة الذكية والفطنة في ذهن العربي،لأنه كثيراً ما يتصرف في الألفاظ تصرفاً ذكياً ذا تكييف نفسي عالٍ وانساني حين يطلق على الملدوغ لفظ السليم فيكون لهذه اللفظة معنيان، أحدهما: البارئ من كل داء، والآخر: الملدوغ وهذا إنما يطلق للتفاؤل من جهة ولضرب من تقوية النفس والتخفيف عنها من جهة أخرى، وما أحوج الملدوغ إلى مثل هذا الطبع"[4].

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 321.
(2) الاشتقاق، أبو بكر بن السراج، تح: محمد صالح التكريتي، ط 1، مطبعة المعارف، بغداد،1973م: 42 . 43.
(3) لسان العرب: 184/15 (سلم).
(4) فقه اللغة العربية: 163.

ووقف كراع النمل عند أثر اللهجات في نشوء التضاد، وذلك أن تستعمل قبيلة لفظة ما بدلالة تضاد دلالتها في القبيلة الأخرى، كلفظة[1]: السُّدفة فقد ذكر أنها في لغة تميم: الظلمة، وفي لغة قيس: الضوء.

وقد ذكر الأصمعي[2] من قبل أن السُّدفة في لغة تميم الظلمة وفي لغة قيس: الضوء، وبيّن الفيروزآبادي[3] أنّ السّدفة هي الظلمة في لغة تميم، والضوء في لغة قيس، "أو سميا باسم؛ لأن كلاً يأتي على الآخر كالسدف محركة، أو اختلاط الضوء والظلمة معاً كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الأسفار والطائفة من الليل.

والتفت السيوطي[4] إلى دلالة أخرى في اللفظة وهي أنها الظلمة والضوء معاً، سميا بذلك؛ لأن أصل السدفة الستر، فكأن النهار إذا أقبل ستر ضوءه ظلمة الليل، وكأن الليل إذا أقبل سترت ظلمته ضوء النهار.

ومما يلفت الانتباه أن كراع النمل أدخل طائفة من الألفاظ في دائرة التضاد، مع أنها ليست منه، فهذه الألفاظ دلّت على هذه المعاني المتضادة بتأثير عارض طرأ عليها، أو بتغيير صيغتها الصرفية، فمن ذلك أنه عدّ[5] الفعل: طلع من الأضداد، إذ يُقال: طلعت على القوم طلوعاً أقبلت إليهم، وطلعت أيضاً: إذا غبتً عنهم حتى لا يروك.

وكذلك عدّ ابن قتيبة[6] هذا الفعل من الأضداد: "طلعت على القوم: أقبلت عليهم حتى يروني، وطلعت عنهم: غبت عنهم حتى لا يروني".

ولا شك في أن اختلاف حرف الجر المتعلق بالفعل (طلع) هو الذي أكسبه معنى الضد، فالفعل الأول تعدى بـ (على) فكان معناه الظهور، والثاني

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 324.
(2) الأضداد، للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، نشرها: أوغست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913م: 35.
(3) القاموس المحيط: 156/3 (السدفة).
(4) المزهر: 319/1.
(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 318.
(6) أدب الكاتب: 159.

تعدى بـ (عن) . وإن لم يلتفت إليه كراع النمل . فكان معناه التواري والاختفاء[1]، ومعلوم أن حرف الجر (عن) يفيد في أحد معانيه المجاوزة "وبكونه للمجاوزة عدّي بها: صدَّ وأعرض ونحوهما"[2] فلا يصح والحال هذه عد الفعل (طلع) من الأضداد؛ لأنه لا يستقل بمعنى الضدية بل لابد أن يكون ذلك مع متعلقه وهو الجار والمجرور، وإلاّ لكان على اللغويين أن يعدوا الفعل: رغب من الأضداد؛ لأنه بوساطة حرف الجر يدل على معنيين متضادين؛ لأننا نقول: رغبت في الشيء: إذا أحببته، ورغبت عنه: إذا كرهته[3].

ومما يدل في هذا الجانب ما ورد على صيغتي: فعل وأفعل، فقد أدخلهما كراع النمل في باب الأضداد، فنجده يقول[4] في كتابه: "يُقال: أخفيت الشيء: كتمته وخفيته: أظهرته"، وقال أيضاً: "ترب: افتقر، وأترب: استغنى ضد".

وقد عدّ ابن قتيبة[5] طائفة من هذه الأفعال من باب الأضداد، فقال: أنشطت العقدة: حللتها ونشطتها: عقدتها بأنشوطة، وقد جاءت حروف على هذا المثال، فيكون: أفعلت فيها ضداً لفعلت، مثل قولهم: أخفيت الشيء: سترته،وخفيته: أظهرته... وأقسطت في الحكم: عدلت، وقسطت فيه: جرت".

وكذلك عدّ مؤلفو كتب الأضداد، منهم الأصمعي[6]، وأصحاب المعاجم اللغوية، منهم ابن سيده[7]، هذه الأفعال من الأضداد، إلاّ ابن الأنباري[8] فقد أنكر

(1) ينظر: المباحث اللغوية والنحوية والصرفية عند ابن قتيبة، رافع عبد الله مالو، أطروحة دكتوراه، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور كاصد الزيدي، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1416هـ . 1995م: 136.

(2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تح: د. طه حسن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1975م: 262.

(3) ينظر: الصحاح: 137/1 (رغب).

(4) المنتخب من غريب كلام العرب: 320.

(5) أدب الكاتب: 239.

(6) الأضداد: 19.

(7) المخصص: 6/4 وما بعدها.

(8) كتاب الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، 1426هـ . 2006م: 229.

أن تدخل صيغتا (فعل وأفعل) في باب التضاد، وأخذ على قطرب (ت 206هـ) عدّه (ترب وأترب) من هذا الباب؛ لأن ترب يخالف لفظ أترب وهذا ليس من الأضداد.

ويبدو أنّ ابن الأنباري مصيب في رأيه، فللهمزة دور في تغيير المعنى، إذ أنها تأتي أحياناً للسلب، يقول ابن جني[1] (ت 392هـ): "أفعلت وإن كانت في غالب أمرها تأتي للاثبات والايجاب، فقد تأتي أفعلت أيضاً ويراد بها السلب والنفي وذلك نحو: أشكيت زيداً: إذا زلت له عما يشكوه"، كما أن علماء اللغة اشترطوا في الأضداد اتحاد الصيغة، فهذا أبو الطيّب اللغوي[2] (ت 351هـ) يؤكد أهمية "أن تكون الكلمة الواحدة تنبئ عن معنيين متضادين، من غير تغيير يدخل عليها، ولا اختلاف في تصرفها".

(4)

الترادف

هو: "دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد، أو المعنى الواحد دلالة واحدة"[3] وأشار إليه سيبويه[4] بقوله: "إنّ من كلامهم... اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق".

والترادف من ظواهر اللغة الدلالية التي شغلت حيزاً في كتب اللغة، وحظيت بعناية اللغويين، وقد اختلفوا فيها بين مثبت ومنكر، فأغلب علماء العربية[5] يرون وقوعها في كلام العرب كالأصمعي وابن السكيت، ومن

(1) سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1405هـ . 1985م: 37/1.

(2) كتاب الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي، تح: د. عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1382هـ . 1963م: 578/2.

(3) الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1400هـ . 1980م: 32.

(4) الكتاب: 24/1.

(5) ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر،، ط 1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1402هـ . 1982م: 215 . 220، والترادف في اللغة: 196 . 197.

المنكرين[1] لها ابن فارس وابن درستويه، أما المحدثون[2] فأكثرهم يقرون بوقوع الترادف في كلام العرب، وكونه حقيقة لغوية واقعة لا يمكن إنكارها.

وقد وجدنا كراع النمل من المقرين بظاهرة الترادف، وإن لم يورد مصطلح: الترادف بصريح اللفظ، ويتمثل هذا عنده بإيراده للفظة الواحدة ألفاظاً أخرى متفقة معها في الدلالة، من ذلك ما ذكره في لفظة: الذهب، فقال[3]: "يُقال للذهب: العقيان والنسيك والعسجد... ويُقال له أيضاً: النَّضْر، والنُّضَار، والنَّضِير، والنِّضَار، والنَّضَر، والزخرف، والدَّجَّال، والكبريت الأحمر: الذهب".

وأورد ابن سيده[4] ألفاظاً عدّة في باب: الذهب، فذكر أنّ الذهب: السام، والعقيان، والنضير، والنضر، والأنضر، والزخرف، والفذاذات، والزبرج، والتبر، والعسجد، والصفراء، والسيراء، والأبريز.

وأقرّ كراع النمل بوقوع الترادف في القرآن الكريم، وذلك في الباب الذي عقده في كتابه وسماه: "باب إعادة المعنى إذا اختلف اللفظان "فقد ذهب[5] إلى أنّ البث والحزن بمعنى واحد في قوله تعالى: **چ □□ □ ى ى يچ**[6].

على أنّ أغلب اللغويين يرون أن هناك فرقاً دلالياً بين البث والحزن؛ لأنهما لو كانا بمعنى واحد لما عطف عليه؛ لأن ذلك يكون إعادة للمعنى، والقرآن لا يكرر لفظاً دون زيادة معنى فيه، فقد ذهب أبو عبيدة[7] والسيوطي[1] إلى أن

(1) ينظر: الترادف في اللغة: 199 ـ 200.
(2) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ط 4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م: 178.
(3) المنتخب من غريب كلام العرب: 147.
(4) المخصص: 22/3.
(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 342.
(6) سورة يوسف، من الآية: 86.
(7) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تح وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1427هـ ـ 2006م: 122.

البث أشد الحزن، والحزن أشد الهم، وعلى هذا يكون البث أخص من الحزن، وقد اجتمع الخاص والعام في الآية لتصوير شدة الحزن الذي اعترى نبي الله يعقوب (عليه السلام) لفقده ولده.

وفرّق أبو هلال العسكري[2] (ت 395هـ) وعدد من المفسرين بين البث والحزن، وذلك بأن جعلوا البث حزناً لا يستطيع الإنسان أن يخفيه؛ لذلك فإنه ينبث ولا ينكتم، وأما الحزن فيمكن إخفاؤه وكتمانه. قال الرازي[3] (ت 606هـ): "الحزن إذا ستره الانسان كان هماً، وإذا ذكره لغيره كان بثاً" وعلى هذا الرأي يكون البث أيضاً دالاً على شدة الحزن حتى أن صاحبه لا يصبر عليه فيبثه وينشره "وليس ثمة خلاف بين ما قاله أبو عبيدة ومن تابعه وبين ما قاله أبو هلال العسكري؛ وذلك لأن الحزن إذا قوي فصار بثاً لم يقوَ صاحبه على كتمانه"[4]، ويؤيد ذلك أصل الاستعمال اللغوي للفظة: البث، فهي تدل على انتشار الشيء وإظهاره، يُقال: "بثثت الحديث أي: نشرته"[5]، والبث أيضاً: الحال والحزن يُقال: بثثتك، أي: أظهرت لك بثي فهو الحزن الذي تفضي به إلى صاحبك"[6].

ومثل ذلك يُقال في: الظلم والهضم في قوله تعالى: **ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﭼ**[7] فقد ذهب كراع النمل[8] إلى أنهما بمعنى واحد.

---

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، ضبطه وصححه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ ـ 1988م: 85/2.

(2) الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1973م: 362.

(3) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي، ط 4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1422هـ ـ 2001م: 500/6.

(4) الألفاظ النفسية في القرآن الكريم ـ دراسة دلالية ـ، أيمن توفيق عبد الله الوتاري، رسالة ماجستير،إشراف: الأستاذ الدكتور كاصد الزيدي، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1414هـ ـ 1994م: 106 ـ 108.

(5) معجم مقاييس اللغة: 87 (بثّ).

(6) لسان العرب: 114/2 (بثث).

(7) سورة طه، من الآية: 112.

(8) المنتخب من غريب كلام العرب: 3420.

ولو تدبرنا هذه الآية لوجدنا أن الظلم عطف على الهضم، وهذا العطف أيضاً يقتضي أن لا يكونا بمعنى واحد؛ لأنهما لو كانا كذلك لما عطف عليه، وقد فرّق علماء اللغة بينهما، قال أبو هلال العسكري[1]: "الهضم نقصان بعض الحق ولا يُقال لمن أخذ جميع حقه قد هُضِمْ، والظلم يكون في البعض والكل".

وأصل الهضم في العربية: النقصان يُقال: هضمت المعدة الطعامَ، أي: أنقصته مع تغيير حاله[2]، وأطلقت المادة على الفرس، فقيل: فرس أهضم إذا كان ضيّق الجوف وهو عيب فيها، وكذلك تُوصف المرأة بذلك، على أنه في المرأة حسن وجمال، فالهضيم من النساء هي اللطيفة الكشحين، يُقال: امرأة هضيم الحشا، أي: ضامرة الجنبين كأنهما هضما بنقصانهما عن حد غيرهما[3].

ونقل الرازي[4] أن الظلم: "أن ينقص من الثواب والهضم أن لا يوفّى حقه من الإعظام؛ لأن الثواب مع كونه من اللذات؛ لا يكون ثواباً إلاّ إذا قارنه التعظيم وقد يدخل النقص في بعض الثواب فيما يقارنه من التعظيم، فنفى الله تعالى عن المؤمنين كِلا الأمرين".

وذهب ابن عطية[5] (ت 541هـ) إلى أن "الظلم أعمَ من الهضم وهما يتقاربان في المعنى،ويتداخلان ولكن من حيث تناسق في هذه الآية ذهب قوم إلى تخصيص كل واحد منهما بمعنى فقالوا: "الظلم أن تعظم عليه سيئاته وتكثر أكثر مما يجب، والهضم: أن ينقص حسناته ويبخسها".

(1) الفروق في اللغة: 226.
(2) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 145/4.
(3) ينظر: الصحاح: 2029/5 (هضم).
(4) التفسير الكبير: 103/8.
(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1423هـ . 2002م: 1268.

على أنّ هذا لم يطرد عند كراع النمل، فهو يلتمس أحياناً الفروق الدلالية بين عدد من الألفاظ التي تبدو مترادفة، من ذلك تفريقه[1] بين: المائدة وخِوان، فهي لا تسمى مائدة حتى يكون عليها الطعام، فإن لم يكن فهي خوان.

وكذلك فرّق بينهما أبو هلال العسكري[2] بقوله: "لا تسمى مائدة إلاّ إذا كان عليها طعام وإلاّ فهي خوان" وهو ما عليه الحريري[3] (ت 516هـ).

(5)
المُعَـرَّب

هو "اللفظ الذي طوّعته العرب بألسنتها، وغيّرت فيه بالزيادة أو النقصان، والإبدال في الأصوات ليجري بحسب أبنيتها، ويوافق أصواتها، حتى يغدو على صورة شبيهة بصورة الألفاظ العربية"[4].

واللغة العربية ليست بدعاً من غيرها من اللغات، فقد أثّرت وتأثرت بسبب عوامل الاحتكاك اللغوي المختلفة، غير أنّ هذا التأثير المتبادل يختلف من لغة عن أخرى، وذلك "باختلاف العلاقات التي تربط الشعبين، وما يُتاح لهما من فرص الاحتكاك المادي والثقافي"[5].

وقد عقد كراع النمل باباً لهذه الظاهرة سمّاه بـ "ما دخل من لغات العجم في لغات العرب" ضمّه طائفة من الألفاظ التي قيل إنها معربة، منها لفظة: الطست، فقد ذكر[6] أنها لفظة أعجمية، وهي إناء لغسل اليدين وغيرهما.

ونقل الأزهري[7] أنّ مما دخل في كلام العرب: الطست، وهي كلمة فارسية، ونقل أيضاً أن الكلمة في الأصل "طسة ولكنهم حذفوا بتثقيل السين فخففوا

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 359.
(2) الفروق في اللغة: 310.
(3) درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ . 2003م: 22.
(4) فقه اللغة العربية: 313.
(5) علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: 254.
(6) المنتخب من غريب كلام العرب: 329.
(7) تهذيب اللغة: 273/1 (طس).

وسكنت فظهرت التاء في موضع هاء لسكون ما قبلها، وكذلك تظهر في كل موضع سكن ما قبلها غير ألف الفتح"، وأما من قال إنّ التاء في الطست أصلية؛ فإنه أنكر ذلك، ونقل في ذلك وجهين: إنّ التاء مع الطاء لا يدخلان في كلمة واحدة أصليتين في شيء من كلام العرب، والوجه الآخر: إنّ العرب لا تجمع الطست إلاّ على الطساس، ولا تصغرها إلاّ على طسيسة، ومن قال في جمعها الطسات هذه التاء هي هاء التأنيث بمنزلة التاء التي في جماعة المؤنث المجرورة في موضع النصب.

وذكر الجواليقي[1] أن طيئاً تقول: "طست، وغيرهم: طس، وهم الذين يقولون: الطست للص وجمعها: طسوت ولصوت عندهم".

وأشار الزبيدي[2] إلى أنه: "حكي بالشين المعجمة... فقيل: هو خطأ، وقيل: هو لغة وهي الطشت بالمعجمة، وهي الأصل وبالسين المهملة معرب".

وينبّه كراع النمل على الألفاظ المعربة مشيراً إلى اللغة التي تنتمي إليها، فقد ذكر[3] أن عيسى "بالعبرانية: إيشوا".

واختلف اللغويون في هذا الاسم، فذهب سيبويه[4] إلى أنه اسم أعجمي وأن وزنه: فِعلى وألفه ليست للتأنيث، ولو كانت للتأنيث "لم ينصرف في النكرة، وهو يتصرف فيها، قال: أخبرني بذلك من أثق به يعني بصرفه في النكرة، والنسب إليه عيسي".

ونقل الأزهري[5] قولين فيه، فقال: "وقال الزجاج: عيسى: اسم أعجمي عدل عن لفظه بالأعجمية إلى هذا البناء وهو غير مصروف في المعرفة لاجتماع العجمة والتعريف فيه، ومثال اشتقاقه من كلام العرب أن عيسى فعلى، فالألف

(1) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تح وشرح: أحمد محمد شاكر، ط 2، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1969م: 269.
(2) تاج العروس: 563/1 (طست).
(3) المنتخب من غريب كلام العرب: 329.
(4) الكتاب: 213/3، وينظر: لسان العرب: 30/8 . 31 (عيسى).
(5) تهذيب اللغة: 94/3 (عيسى).

تصلح أن تكون للتأنيث فلا تنصرف في معرفة ولا نكرة، ويكون اشتقاقه من شيئين: أحدهما: العيسى، والآخر: من العوس وهو السياسة، فقلبت الواو لانكسار ما قبلها، أما اسم نبي الله (ﷺ)، فمعدول عن أيسوع كذا يقول أهل السريانية".

وأورد الفيروزآبادي[1] فيه وجهين أيضاً، الأول: أنه اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة، وقيل: عربي، واشتقاقه من العيس وهو البياض وجمعه: عيس، وهي الإبل البيضاء التي يخالط بياضها شيءٌ من الشقرة واحدها أعيس والأنثى عيساء "وهو كذلك فقد كان (عليه السلام) أبيض أشقر أدعج، وكان شعره مبلولاً من غير ماء، وهذا يدل على أنه عربي مشتق.

وقد لا يعزو كراع النمل اللفظة إلى لغتها، بل يكتفي فيها بذكر أصلها في تلك اللغة التي جاءت منها إلى العربية، فقد اكتفى[2] في لفظة: الإستبرق بالقول إن أصلها: "استبره" والإستبرق: هو الديباج الغليظ الخشن.

وذهب ابن سيده[3] إلى أن الإستبرق: "فارسي معرب؛ لأن هذا البناء ليس من كلامهم وليس منقولاً عن الفعل، إذ لو كان ذلك لكانت ألفه موصولة ولا نعلم أحداً وصلها.

وذكر أدي شير[4] أن "الإستبرق: الديباج الغليظ، وقيل: ديباج يعمل بالذهب أو ثياب حرير صفاق معرب عن استبره وأصل معناه الغليظ".

إلاّ أن الأزهري[5] يرى أن هذه الكلمة وقع فيها توافق بين العربية والأعجمية، فيقول: "إنها وأمثالها من الألفاظ حروف غريبة وقع فيها وفاق بين الأعجمية والعربية وهذا عندي هو الصواب".

(1) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: محمد علي النجار، مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 13890هـ. 1969م: 117/4.

(2) المنتخب من غريب كلام العرب: 328.

(3) المخصص: 76/4.

(4) الألفاظ الفارسية المعربة، أدي شير، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1908م: 10.

(5) تهذيب اللغة: 422/9 (باب خماسي حرف القاف).

ويبدو أن هذا الرأي الأخير من توافق العربية مع الفارسية أقرب إلى واقع الكلمة، وقد استند الشيخ أحمد محمد شاكر[1] إلى قول الأزهري في ترجيحه أن الكلمة مشتركة بين العربية والفارسية.

ولم يكتفِ كراع النمل في إشارته إلى الألفاظ المعربة على هذا الباب فحسب، بل تناولها في مواضع عدة من كتابه، فقد نبّه على وقوع المعرب في أسماء الأنبياء . عليهم الصلاة والسلام . من ذلك[2] أنّ: موسى (عليه السلام) أصله: موشى "بنبطية مصر" وهو من الماء والخشب؛ لأنه وُجدَ في تابوت على وجه الماء، فالماء عندهم: مو، والخشب: شا، ثم عرّبت الشين بالسين.

وذكر الجواليقي[3] أنه اسم أعجمي معرب، وهو اسم عبراني، وأصله: موشا، فـ (مو) هو الماء، و (شا) هو الشجر؛ لأنه وجد عند الماء والشجر.

ونقل ابن منظور[4] أنّ موسى مأخوذ من "(مو) أي: ماء، و(سا) أي: شجر؛ لأن التابوت وجد بين الماء والشجر فسمي به، وقيل: هو بالعبرانية موسى، ومعناه: الجذب؛ لأنه جذب من الماء".

ومن هنا فإن اختلاف اللغويين في موسى هل هو على وزن: مُفعل، مشتق من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى أي: محلوق، أو هو على وزن: فُعلى مشتق من ماس يميس أي: يتبختر في مشيته ويتحرك، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، إنما هو في موسى الحديد التي هي آلة الحلق، وليس لاسم النبي موسى اشتقاق؛ لأنه اسم أعجمي[5]؛ ولهذا ذكر الجواليقي[6] أنّ المسلمين سمّوا أبناءهم

(1) المعرب: 63 (الهامش).
(2) المنتخب من غريب كلام العرب: 371.
(3) المعرب: 350.
(4) لسان العرب: 108/8 (موس).
(5) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: جمع من المشايخ، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت): 223/1.
(6) المعرب: 350.

بأسماء الأنبياء "على سبيل التبرك، فإذا سمّوا موسى فإنما يعنون الاسم الأعجمي لا موسى الحديد".

(6)

الإبـدال اللغوي

ويعنـون بـه: "إقامـة حـرف مكـان حـرف مـع الإبقـاء علـى سـائر أحـرف الكلمـة"[1] وجعلـه ابـن فـارس[2] مـن سـنن العـرب فـي كلامهـا، ومثـل لـه بـ "مدحـه ومدهه، ورفل ورفن".

وقد نظر القدماء إلى هذه الظاهرة على أنها تعود إلى تعدد اللغات، يقول أبو الطيّب اللغوي[3]: "إنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين بمعنى واحد، حتى لا يختلفان إلاّ في حرف واحد" وصورة استعمال هذه الألفاظ المبدلة متساوية، فما هو أصل في لغة هو أصل كذلك في أخرى.

وذهب ابن سيده[4] إلى إمكانية أن يتكلم أبناء القبيلة الواحدة بحرفين مبدلين، ولهجتين مختلفتين "واشترط أكثر القدماء تقارب الحرفين المبدلين في المخرج والصفة، منهم المبرد[5] وهو ما عليه المعاصرون[6].

وعقد كراع النمل في كتابه باباً سمّاه بـ "باب في الإبدال" جمع فيه طائفة من الألفاظ المبدلة، وقد اكتفى بالإشارة إلى التعليل الصوتي في سبب وقوعهذه

(1) التطـور اللغـوي التـاريخي، د. إبـراهيم السـامرائي، ط 2، دار الأنـدلس للطباعـة والنشـر والتوزيع، بيروت، 1401هـ . 1981م: 11.

(2) الصاحبي: 203.

(3) كتاب الإبدال، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1378هـ . 1961م: 13/1.

(4) المخصص: 19/14.

(5) الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، عارضه وعلّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة النهضة، القاهرة، مصر، (د. ت): 146/3.

(6) ينظر: كتاب الإبدال: 9/1 (مقدمة المحقق).

الظاهرة، كما في تناوله[1] قولهم: "ملأت الكأس إلى أصبارها وأصمارها" أي إلى رأسها، فاكتفى فيها بالقول: أبدلت الباء ميماً؛ لأنهنّ "أخوات".

وبالمثل ذكر الجوهري[2] أنه يُقال: "أدهقت الكأس إلى أصبارها وأصمارها" وقال ابن سيده[3]: "أدهقت الكأس إلى أصبارها وأصمارها إذا ملأتها إلى رأسها، الواحد: صبر وصمر".

ومعلوم أن الباء والميم من الحروف الشفوية[4] مما يسوّغ الابدال بينهما، إلاّ أن الدكتور إبراهيم أنيس[5] يرى أن التوافق بين صوتي الباء والميم لا يعد مسوّغاً لشيوع مثل هذا التعاقب بينهما، ويرجح أن أحدهما يختص بقبيلة، والآخر بقبيلة.

ولم يطرد التعليل الصوتي عند كراع النمل في بيان سبب وقوع هذه الظاهرة، من ذلك ما ذكره[6] في لفظة: الثوم، فقال: "والثوم والفوم واحد"، ووردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ...ﭼ[7]، وقرئت **چوَثُومِهَاچ** وهي قراءة: ابن مسعود وابن عباس[8] (ﷺ).

واختلف فيها، فقيل:هو الثوم لأنه يتناسب مع البصل، والثاء مبدلة من الفاء، كما قالوا: مغافير ومغاثير، وجدث وجدف للقبر، وهو قول عدد من اللغويين

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 366.
(2) الصحاح: 702/2 (صبر).
(3) المخصص: 285/4.
(4) ينظر: الأصوات اللغوية، د. ابراهيم أنيس، ط 5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م: 45.
(5) في اللهجات العربية: 80 . 81.
(6) المنتخب من غريب كلام العرب: 367.
(7) سورة البقرة، من الآية: 61.
(8) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، 1386هـ: 88/1.

منهم: الكسائي، وقيل: الثوم: الحنطة، وأكثر المفسرين على هذا الرأي، ووصفه القرطبي (ت 671هـ)[1] نقلاً عن النحاس بأنه "أولى، ومن قال به أعلى وأسانيده صحاح" وقال بعضهم: الثوم: الحمص لغة شامية[2].

واختار ابن جني[3] الرأي الثاني، بقوله: "ذهب بعض أهل التفسير في قوله (ﻷ) ﭽﮯﭼ إلى أنه أراد الثوم فالفاء على هذا عنده بدل من الثاء، والصواب عندنا أن الفوم الحنطة وما يختبز من الحبوب، يُقال: فوّمَت الخبز واختبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء".

ويبدو أن تقارب المخرجين بين هذين الصوتين يسوغ الإبدال فيهما، فالثاء مخرجه من طرف اللسان وأطراف الثنايا والفاء من بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا[4].

ونبّه كراع النمل على الإبدال الواقع في الألفاظ دون أن يحدد الأصل والفرع فيها، في حين أن لغويين آخرين سبقوه أشاروا إلى ذلك، ففي لفظة: النثلة، ذكر[5] أنه "يُقال للدرع: نثلة ونثرة، ونثرت التراب ونثلته".

في حين وضع ابن قتيبة[6] معياراً لتحديد الأصل والفرع في هذه اللفظة، فالتي لها فعل اشتقت منه هي الأصل، والتي ليس لها فعل فرع منها، فقال: "يُقال: نثلت عني الدرع ألقيتها، ويقال: نثره، ولا يقال: نثرت عني الدرع" ثم بيّن أن الأصل فيهما اللام فقال: "فتراهم حوّلوا اللام إلى الراء، كما قالوا: سملت عينه

---

(1) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط 3، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1386هـ . 12966م: 425/1.

(2) ينظر: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، (د. ت): 523/1.

(3) سر صناعة الاعراب: 251/1.

(4) ينظر: الكتاب: 433/4، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986م: 212.

(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 368.

(6) المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ . 1984م: 1036/2، وينظر: المباحث اللغوية والنحوية والصرفية عند ابن قتيبة: 82.

وسمرت، ونرى أن النثلة هي الأصل؛ لأن لها فعلاً، وليس للنثرة فعل لأنها مستبدلة".

وأشار ابن السكيت[1] إلى الأصل والفرع في هذه اللفظة بقوله: "يُقال للدرع نثلة ونثرة، وقد نثلها عنه: إذا ألقاها عنه، ولا يُقال: قد نثرها".

وذهب ابن جني[2] إلى نحو ما ذهب إليه ابن قتيبة معتمداً في ذلك على سعة استعمالها، فقال: "وأما قولهم في الدرع نثرة ونثلة فينبغي أن يكون الراء بدلاً من اللام، لقولهم: نثل عليه درعه، ولم يقولوا نثرها، فاللام أعم فهي الأصل".

ولا يحمل كراع النمل التغاير بين اللفظين في الصوت على الإبدال، بل يرى كلاً منهما أصيلاً في بابه، مع تفريق دلالي بينهما، على نحو ما ذكره[3] في (مد) و (مت) فالمد في الحبل وشبهه، والمت في النسب.

وقد عقد ابن جني[4] في كتابه **الخصائص** باباً سمّاه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" ذكر فيه عدداً من الألفاظ تؤكد نظريته في مناسبة الصوت للمعنى الدال عليه ولم يقتصر على التناسب الطبيعي الذي قال به الخليل من قبل، وإنما تعداه إلى ما هو أشمل من ذلك، فقال: "إنّ كثيراً منهذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر عنها" ومثّل له قائلاً: "ألا تراهم قالوا قضم في اليابس وخضم في الرطب،وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأخفض للفعل الأضعف"، وفيما يتعلق بالفعلين اللّذين نحن بصددهما قال[5]: "وكذلك قالوا: مد الحبل ومت إليه بقرابة؛ فجعلوا الدال؛ لأنها مجهورة لما فيه علاج، وجعلوا التاء؛ لأنها مهموسة لما لا

(1) القلب والإبدال، محمد بن يعقوب بن السكيت، ضمن كتاب: الكنز اللغوي في اللسن العربي، د. اوغست هفنر، صورة لطبعة المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1903 م، مكتبة المثنى، بغداد: 52.
(2) سر صناعة الاعراب: 192/1.
(3) المنتخب من غريب كلام العرب: 366.
(4) 66/1.
(5) الخصائص: 67/1.

علاج فيه" فالدال لأنها مجهورة جعلوها في الحبل لما فيه من جهد ومزاولة، والتاء لأنها مهموسة جعلوها لما ليس فيه ذلك؛ لذلك استعملوه في شيء معنوي، وهو صلة القرابة ووشيجة النسب"[1].

(7)

القلب المكاني

هو "تغيير وضع حروف الكلمة بالتقديم والتأخير مع بقاء المعنى واحداً في الكلمتين، كاضمحل وامضحل"[2].

ووقع خلاف بين اللغويين حول هذا الموضوع، فمنهم من يثبته في كلام العرب، ومنهم من ينكره، فمن المثبتين: سيبويه[3]، وابن السكيت الذي ألّف كتاباً في هذا الصدد سمّاه بـ **(القلب والإبدال)**، وابن فارس[4] وعدّه: "من سنن العرب في كلامها"، ومن المنكرين لهذه الظاهرة ابن درستويه[5].

ومن المحدثين الذين تناولوا هذا الموضوع الدكتور عبد الفتاح الحموز، وقد أفرد له مؤلفاً مستقلاً سمّاه بـ **(ظاهرة القلب المكاني في العربية)** بحث فيه أنواع القلب وعلله وأدلته.

أما كراع النمل فقد عقد له باباً سمّاه بـ "باب القلب" ضمنه طائفة من الألفاظ المقلوبة من ذلك: جذب وجبذ[6]، فقد عدّ كل واحد منهما مقلوباً عن الآخر.

وما ذهب إليه كراع النمل هو مذهب الكوفيين، في حين يرى البصريون أنهما لغتان، أي: كل أصل في بابه، يقول النحاس[1] (ت 338هـ): "شاكي بمعنى

(1) فقه اللغة العربية: 135.
(2) ابن السكيت اللغوي، د. محيي الدين توفيق، ط 1، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1969م: 254.
(3) الكتاب: 446/3 . 468.
(4) الصاحبي: 202.
(5) تصحيح الفصيح، (مقدمة المحقق): 23/1.
(6) المنتخب من غريب كلام العرب: 624.

شائك، وهو القلب الصحيح عند البصريين، وأما ما يسميه الكوفيون من القلب، نحو: جذب وجبذ فليس هذا بقلب عند البصريين وإنما هما لغتان".

وعدّ ابن قتيبة[2]، وابن دريد[3] اللفظين من المقلوب، في حين يرى ابن جني[4] أن كل واحد منهما أصل، فقال: "اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم رأيت أيهما الأصل، وأيهما الفرع" ومثّل له بـ: جذب وجبذ، ثم قال: "ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو: جذب ويجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول: مجذوب، وجبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ، والمفعول مجبوذ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك".

ومن الألفاظ التي عدّها كراع النمل[5] من القلب المكاني قولهم: "أحجمت عن الأمر إحجاماً وأجحمت إجحاماً: تأخرت".

وذكر ابن قتيبة[6] أنّ من المقلوب: "أحجمت عن الأمر وأجحمت" وحكى ابن السيِّد البطليوسي[7] (ت 521هـ) عن بعضهم . دون أن يسميهم . أنهما أصلان، وليس فيهما قلب، فأحجمت بمعنى تقدمت، وأجحمت بمعنى تأخرت، وعلى هذا فلا قلب فيهما لاختلاف المعنى بين اللفظين؛ إذ شرط القلب أن يتحد

(1) شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس، تح: د. احمد خطاب العمر، دار الحرية، بغداد، 1393هـ . 1973م: 339 . 340.
(2) أدب الكاتب: 336.
(3) جمهرة اللغة: 431/3.
(4) الخصائص: 71/2 . 72.
(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 324.
(6) أدب الكاتب: 336.
(7) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، تح: مصطفى السقا، وماجد عبد الحميد، ط 2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م: 260/2.

المعنى؛ لذلك رجّح قول ابن قتيبة في وقوع القلب فيهما؛ إذ كان يراهما بدلالة واحدة.

ويحكم كراع النمل على اللفظين بالقلب دون أن يشير إلى أصالة أحدهما، مع إمكانية القول بذلك، فقد ذهب إلى أنه يُقال[1]: "ما أطيبه وأيطبه" ولم يشر إلى أن: أطيبه أصل وأيطبه مقلوب فيه.

وذهب ابن السيِّد البطليوسي[2] الى أن أحد اللفظين إذا كان له مادة مستعملة ولا توجد للآخر، فنحكم للأول بأنه الأصل، ومثّل لهذا القياس بـ "ما أطيبه وما أيطبه" فالأول أصل "لأنّا نجد لأطيب مادة مستعملة مصرفة، وهي طاب يطيب طيباً فهو طيّب، ولا نجد لأيطب مادة معرفة فنقضي على أطيب أنه الأصل، وأيطب مقلوب فيه".

وأشار لغويون آخرون أيضاً إلى وقوع القلب في هذين اللفظين دون تحديد الأصل فيهما، ومنهم: ابن دريد[3] والجوهري[4].

وبالمثل حكم كراع النمل على لفظين بالقلب، في حين يرى لغويون آخرون، أنهما من تعدد اللغات، كما في ذهابه[5] إلى "حججت عن الأمر وجججت: إذا كففت عنه: من المقلوب" دون أن ينبه على أنهما من تعدد اللغات.

وعزا ابن قتيبة[6] ذلك إلى تعدد اللغات، فقال: "جججت عن الأمر، أي: كففت، وفيه لغة أخرى، جججت بتقديم الحاء على الجيم، وهو من المقلوب".

ونقل ابن منظور[7] في اللفظة احتمالين: أحدهما: القلب، والثاني: تعدد اللغات، فقال: "وجججح عنه كف مقلوب حججج، أو لغة فيه".

---

(1) المنتخب من غريب كلام العرب: 324.
(2) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: 257/2.
(3) جمهرة اللغة: 431/3.
(4) الصحاح: 173/1 (طيب).
(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 324.
(6) غريب الحديث: 267/2.
(7) لسان العرب: 244/3 (جحج).

الخاتمـة

تناولنا في هذا البحث الظواهر اللغوية في كتاب **المنتخب من غريب كـلام العرب** لكراع النمل، فظهر أنه كان يعتني باشتقاق الألفاظ العربية، وذلك بتتبعه أصل اللفظة في اللغة وما يتفرع عنها من مشتقات، ومن مظاهر عنايته بالاشتقاق أيضاً تعليل الأسماء المشتقة كلفظة (الكعبة).

وتبين أن كراع النمل من المقرين بوقوع ظاهرة الاشتراك والتضاد والترادف في اللغة، وأقرّ أيضاً بوقوع الترادف في القرآن الكريم.

ونبّه كراع النمل في جانب الألفاظ المعربة على اللغة التي تنتمي إليها تلك الألفاظ، وعقد لهذه الظاهرة باباً سمّاه بـ "ما دخل من لغات العجم في لغات العرب".

وعلل وقوع الإبدال اللغوي في العربية تعليلاً صوتياً في طائفة من الألفاظ، ولم يطرد هذا المنهج عنده، فقد يشير إلى هذه الظاهرة دون أن يقدم تعليلاً لها.

وعقد كراع النمل أيضاً باباً سماه بـ "باب القلب" ضمنه عدداً من الألفاظ المقلوبة منها: جبذ وجذب، فقد عدّ كل واحد منهما مقلوباً عن الآخر.

Linguistic Aspects in Al-Mutakhab Book

Dr. Ahmed Salih Younis*

Abstract

Abu Al-Hassan known as "kiraa alnamil" lit. means (ant's legs) is regarded as one of the prominent linguists; he is well known among those who are concerned in linguistics. He offered invaluable assistance as represented by his work, to mention some: kitabul almuntakhab min ghreeb kalamu alarab lit. means (selected speech from obscure words in Arabic). This is considered as a source among the sources of the strangers in language. In his book, he collected the strange words in Arabic, classified them into several parts and explain them and finally provided evidence from Arabic poem and prose. The book shows that the author creates an interest which totally occupied his mind. Due to his scientific mind and the importance of this book, we intend to investigate this book linguistically so as to uncover this magnificent work and to display the author's linguistic views.

The research is initiated by a prelude; it includes a brief biography of the linguist including his name, surname, his birth, linguistic trend, his work and death. Then, we studied the main remarkable linguistic phenomena in his book: polysemy, antonymy, derivation, substitution and syntactic inversion.

* Dept. of Arabic/ College of Arts/ University of Mosul.